قال المصنف كبعض المتاخرين اما اذا قلنا بالمذهب ان العضو المبان
من الادمي محكوم بنجاسته اي واما المنفصل من الادمي والسمك
والجراد فطاهر ومن غير نفس وكذا في المشيمة وهي غلافة الولد
شبيهة الادمي وغيره اما المنفصل من بعضو شأنه حكم ميتته بذلك
وان كان لا قمل رحمه الله تعالى اخذ مسئلة الاذن من كتب الزيدية
وقد عرفت ان الصحيح خلافه وقد اشار اليها هنا بقوله والمذهب
الوجه لا يجب قلعها بل دعه اي اتركه بسنته فلا يجب عليه
قلعها اي السن وعلى هذا لا يجب قطع الاذن ايضا واجاب عنه
بانه مفرع على المذهب وهو مستقيم واما وجوب القطع هنا للدم
لان المتصل منه بالحياة وقد خرج عن البدن بالكلية فصار كالاجنبي
وعاد اليه بلا حاجة ولهذا لم يعف عنه وان قل بخلاف المتصل من هنا
وجبر كسر اي لعظم من ذراعه ونحوه بعظم الميت اي العضو
الذي فيه النجس مختف اي للضرورة فلا تبطل به صلاة ولا يلزم من نجاسة
وان لم يختف التي هي ذراعه بعظم من عظم كلبة اي حيث لم يجب
غيره وقال اهل الخبرة انه في الادمي لا يجبر سريعا الا بعظم نحو
الكلب فينجسه كما قال اذ عند وعظم غيره من الادميين في جميع
انواعه وجب نزعه كاعظم النجس ولا فرق بين الادمي المحترم

Copyright © King Saud University

وغيره وسواء كان انثى لم يجد اي عظما طاهرا من غير الادمي
يصلح للجبر او وجد طاهرا يصلح لكنه نائ بعيد اي هلاك بنزعه
واذى يسير القيح صلى بعظمة اي مع حالها فتصح صلاته
ولا يلزم من النزع للضرورة الطهارة وتصح امامته على الاصح والا
اي وان صلى مع وجود الطاهر الصالح ولم يجبر الموصل حرم عليه
التعدي وجب عليه نزعه واجبر على ذلك ان لم يخف ضررا ظاهرا
وهو ما يبيح التيمم ولو اكتسى لحم بنجاسة تعذر ازالتها مع
تمكنه من ازالتها كوصل المرأة شعرها بشعر نجس فان امتنع نزعه
الحاكم نزعه لانه صان مال غيره بتكليف المغصوب ولا مبالاة بالمعصية
في الحال اذ لم يخف ضررا في المآل ولا تصح صلاته معه لانه حامل نجاسة
في غير معدن تعدي بحملها ويمكنه ازالتها بخلاف ثوب المحرم فانه
تصح صلاته وان لم يتقايا ما شربه تعديا لحصوله في معدن النجاسة
فان مات ومنه وجب عليه النزع لتهتك حرمته وسقط
التعدي عنه وهذا هو المعتمد فاسدة وليس للمرأة المزوجة و
المملوكة خطاب كفيها وقدميها بالحناء والخطب وكذلك تحريما
وزجرا بالمرأة المرجل والمتنيي الخطاب ولا يضر اسقطا اختلاط
الخطاب بالنشاوة لان الافيه الطهارة فقد اخبر في بعض الاصل